مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: منطق الموازنة في الواقعية البنيوية: الأناركية والسياسات التوسعية
اسم الكاتب: محمد كاظم صالح، عادل عبد الحمزة ثجيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6150
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Logic of Balancing in Structural Realism: Anarchy and Expansionist Policies

Mohammad Kazem Salih(•) Adel Abdul Hamze Thgeel(••)
m.k.alsalih@gmail.com adel.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date:8/9/2023 Accepted date:1/10/2023 Publication date:1/12/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi66.671

Copyrights: © 2023 by the authors.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license

Creative Commons Attribution 4.0 International License

This research discusses the logic of the balance of power in the field of International Relations. It focuses on the structural-systemic version of the theory because of its centrality to the realist research program within the field. The paper examines the conventional wisdom, which argues that balances of power, in a self-help system, will form regardless of the state's motives (or intentions); It emerges as an unintended recurring consequence of the interaction of units in anarchy, which primarily seeks superior, not an equal power. This logic assumes that hegemony does not form (or fail) in a multi-state system, because its threats (actual or perceived) to the system instill fear and provoke counterbalancing behavior by other states. The paper contrasts this logic with another one that does not accept that balancing is the normal state of international systems and believes that this argument reflects an ignorance of non-western history. In contrast, it argues in favor of expansionist policies and hegemony in the international system. It assumes a succession of "hegemonies", not "balances", because hierarchy systems, such as anarchy, are solid and continuous structures. The paper concludes that balancing has a strong logic, but it is contested among the realist scholars in International Relations discipline.

Keywords: International Relations Theory, Structural Realism, Anarchy, Balancing, Expansionist Policies.

(•) Ph.D. Candidate / University of Baghdad / College of Political Science - International Studies.
(••) Asst. Prof. Dr. / University of Baghdad/ College of Political Science.

منطق الموازنة في الواقعية البنيوية: الأناركية والسياسات التوسعية

محمد كاظم صالح(*) عادل عبد الحمزة ثجيل(**)
m.k.alsalih@gmail.com adel.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:٢٠٢٣/٩/٨ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٣/١٠/١ تاريخ النشر:٢٠٢٣/١٢/١

المستخلص:

يناقش هذا البحث منطق ميزان القوى (balance of power) في حقل العلاقات الدولية. يركّز على النسخة النظمية (systemic) من النظرية؛ لأهميتها ومركزيتها في البرنامج البحثي للواقعية ضمن التخصص. يفحص البحث متانة الحكمة التقليدية التي تجادل بأن موازنات القوى في نظام العون الذاتي (self-help) تتشكل بغض النظر عن دوافع أو نوايا الدول؛ وتظهر على نحو متكرر كنتيجة غير مقصودة لتكافل وحدات النظام الأناركي التي تسعى بالأساس إلى قوة متفوقة وليست متوازنة. هذا المنطق، وبالتتابع، يفترض ان الهيمنة (hegemonic) لا تتشّكل (أو تفشل) في نظام متعددة الدول؛ لأن تهديداتها (الفعلية أو المتصوّرة) للنظام تبث الخوف وتوّلد سلوك موازن من الدول الأخرى. يقابل البحث في هذا المنطق مع منطق آخر يرفض الإقرار بأن الموازنة (balancing) هي الحال الطبيعي للأنظمة الدولية جميعا، ويرى ان هذه الحجة لا تنجو إمبريقياً عند مقاطعتها مع التأريخ غير الأوربي. على نقيض الأول، يجادل الثاني لصالح نزعة الهيمنة والسياسات التوسعية في الحياة الدولية، ويفترض تعاقب "الهيمنات"، وليس "الموازنات"؛ لأن الأنظمة الهيراركية (hierarchy)، مثل الأناركية (anarchy)، هي بنية متينة ومستمرة. يخلص البحث الى أن الموازنة لها منطق قوي، ولكن متنازع عليه بين الواقعيين من علماء التخصص.

الكلمات المفتاحية: نظرية العلاقات الدولية، الواقعية البنيوية، الأناركية، الموازنة، السياسات التوسعية.

(*) باحث في مرحلة الدكتوراة – جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية – الدراسات الدولية.

(**) أستاذ مساعد دكتور/ جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

المقدمة:

الموازنة هي أحد أكثر الأفكار تأثيرًا في الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية. كتب ستيفن بروكس (Stephen Brooks) ووليم وولفورث (William Wohlforth): "لم يجتذب أي افتراض آخر حول السياسة الدولية جهداً أكاديمياً أكثر من ميزان القوى" (Brooks and Wohlforth 2008, 7). وبالطبع، "لم يخضع أي مفهوم نظري لهذا القدر من التحقيق العلمي"، كما يلاحظ علماء التخصص (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 1). هو، بالتحديد، أبرز الأطروحات "وأكثرها جوهرية في نظرية العلاقات الدولية" (Lobell 2014)، حجر الأساس لبرنامج البحث الواقعي بإصداراته جميعا، و"المتغير الأكثر أهمية في النظريات النظمية" على وجه الخصوص (Underwood and Paul 2020). هذا "الانبهار المتواصل بميزان القوى مُبرر لأن المفهوم محوري في الجدل النظري" المتعلق بدوافع الدول واستجاباتها لقيود ومحفزات بيئتها الخارجية (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 1). لكنه، مع ذلك، لا يستتبع توافق عريض حول النتائج المتوقعة من التشغيل الناجح للموازنة.

تباينت مقاربة الواقعيين للموازنة بتباين مواقعهم ضمن النظرية الواقعية ذاتها، واختلفت تفسيراتهم باختلاف "أحد العناصر الآتية أو جمعيها: أولًا، مستوى التحليل الذي ينظرون من خلاله؛ ثانيًا، المفهوم النظري المركزي الذي يعتمدونه؛ ثالثًا، الفرضيات الرئيسة التي ينطلقون منها" (Goudjili 2018, 143; Thgeel and Kadhum 2023, 577–579). مستويات التحليل، أو "الصور" بلغة كينيث والتز (Kenneth Waltz)، هي منهج رائج لفرز النظريات داخل الحقل، أنتجت تفسيرات الصورة الأولى (الطبيعة البشرية) والصورة الثانية (البنية المحلية: مستوي الوحدة)، والصورة الثالثة (البنية الدولية: مستوي النظام)، وتفسيرات أخرى دمجت بين الصورتين الأخيرتين (1959). بموازاة ذلك، وقدم منظرون واقعيون تفسيرات لميزان القوى "مبنية على مفاهيم نظرية مختلفة، مثل الأمن والقوة، وفرضيات متنوعة بشأن دوافع الدول، كالرغبة في التوسع أو الحفاظ على الوضع

الراهن". (Goudjili 2018. 143)

ان عودة سياسات القوة (نزعة التوسع) اليوم تؤكد **أهمية البحث** وتبرز جدوى مراجعة مفهوم والتز للأنماط المدفوعة بالقوى البنيوية. منطق موازنة القوة هو منطق حقائق، سلوكيات دائمة، ونتائج دورية. "نسيج السياسة الدولية"، كما يلاحظ والتز، "يظل ثابت الى حد بعيد، الأنماط تتكرر، والأحداث تعيد نفسها إلى ما لا نهاية" (Waltz 1979, 77). الحقائق ذاتها ميزت حياة الدول بإصرار وتكرار رتيب. هذه الحقائق، التي استبعد عودتها العديدين حتى وقت قريب، عادت مرة أخرى. في الحياة الدولية، كما في علم الأحياء، تظل البشرية عرضة لسلالات جديدة من الأمراض القديمة (Schweller 2022, 7-8). التأريخ، كما صرنا نعرف، يتسارع ولا ينتهي.

نتجت **مشكلة البحث** عن تقاطع الحجج النظرية في الحقل حول الموازنة والتوسع (الهيمنة) في التأريخ الدولي المعروف. ويرفض العديدون القبول بأن الموازنة هي الوضع الطبيعي في الأنظمة الدولية جميعا. ويجادلون بدلا من ذلك لصالح الهيمنة: حين تخفق دول النظام في تحقيق الموازنة، تستطيع الدول التوسعية تنفيذ سياساتها وزيادة فرص نجاح الهيمنة التي تحركها دوافع القوة والطمع. ولكن، السجل التجريبي للحقل يخبرنا ان موازنة القوة المفرطة هي الاستجابة المتكررة التي تحفزها بيئة النظام الدولي الأناركي، وان السياسات التوسعية تفشل معظم الأحيان بتحقيق أغراضها وإنجاز الهيمنة؛ لأن تهديداتها للنظام متعدد الدول تبث الخوف وتنتج سلوك تعويضي موازن من الآخرين.

في **فرضية البحث** نجادل ان موازنات القوى تتشكل (ويتكرر ظهورها) في الأنظمة الدولية بغضّ النظر عن دوافع أو نوايا الوحدات المكونة للنظام؛ لأنها نتاج عرضي لتفاعل الدول بوجود القيود التي تفرزها بنية النظام.

المنهجية:

يتبع البحث منهجية مقارنة تستكشف منطق الموازنة، في حدود البرنامج البحثي للواقعية، عبر فحص ومقابلة الحجج التي تدعم (أو تقوض) هذا المنطق. يحصل ذلك من طريق

توزيع بنية البحث بين ثلاثة أجزاء تغطي بمجموعها أوضاع الأناركية (الضغوط والفرص): نزعة التوسع، سلوك الموازنة، والنتائج الدولية (الاستجابات والنتائج).

أولاً – نزعة التوسع: الاستجابة للفرص

لا يشتق الواقعيون الكلاسيكيون (classical realists) – بخلاف ورثتهم – ميزان القوى من المحددات البنيوية على مستوى النظام، "ولكن من محددات مستوى الوحدة، ومن الطبيعة البشرية تحديدًا"، فالدولة الصاعدة (أو حتى المهيمنة) تتوسع أو تبدأ الحرب "لأسباب تكمن في مستوى الوحدة، مثل الرغبة في القوة والصراع الذي تنتجه" (Goudjili 2018. 145). "الصراع من أجل القوة"؛ كما يذكّرنا فريدريك شومان (Frederick Schuman)؛ "يظل حقيقة ملازمة لمجمل نظام الدولة الحديثة، اذ طالما انخرطت الدول في حروب مدمرة من أجل النفوذ والهيمنة" (380 ,1948). "عالم بلا صراع"، يقول نيكولاس سبيكمان (Nicholas Spykman)، "سيكون عالم لم تعد فيه الحياة موجودة" (12 ,1942). بهذا المعنى، وكما يلاحظ إرنست هاس (Ernst Haas) يتطابق ميزان القوى بشكل فعلي مع مفهوم سياسة القوة؛ هو باختصار، يتطابق مع الواقعية (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 2). بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين، وبخلاف ورثتهم، تحدّد الأمة مصالحها "بلغة القوة". (يراجع: Radi 2012, Radi and Hashim 2016, Al-Nuaimi 2013) ومع ان هذه الجملة تعود الى مورغنثاو، إلاّ أن لها أصل عريق. كتب فريد زكريا (Fareed Zakaria 1998, 19):

"منذ تأكيدات ثوسيديدس (Thucydides) قبل أكثر من الفي عام في حوارات ميليان (Melian) ان 'الأقوياء يفعلون ما تمكنهم القوة من فعله'، دأب الواقعيون على الإيضاح بأن طبيعة الإنسان وإملاءات الأناركية في النظام الدولي يؤديان إلى ما أسماه فريدريك الأكبر 'المبدأ الدائم للحكام: أن يتوسعوا لأقصى حد تسمح به قوتهم'". أعاد الواقعيون صياغة وإثراء لغز "الأناركية"(*) الموروث عن توماس هوبز (Thomas Hobbes). ساهم هوبز كثيراً في التطور النظري المبكر للأناركية (Doyle 1997, 111-136). حجته

المركزية هي أن الطبيعة الأناركية للنظام الدولي تجبر الدول على إعالة نفسها، اذ لا يمكنها الاعتماد على الآخرين للحصول على العون عند الحاجة (Davidson 2006, 6). ان الشخصيات الكلاسيكية الأخرى للفكر السياسي، مثل ثيوسيديدس ومكيافيللي، كانت هي أيضاً مصدر إلهام عميق للواقعيين بهذا الخصوص. هذا التركيز على البيئة الدولية الأناركية، قيودها (الضغوط والفرص) ونتائجها، صار محور الحجج الواقعية اللاحقة كلها. ومع ذلك، يصرّ العديد من الواقعيين الكلاسيكيين على أن الطبيعة البشرية تحظى بالقدر نفسه من الأهمية كمتغير تفسيري للسياسة الدولية (ينظر: Morgenthau 1993 4; Wolfers 1962, 83, 84; Butterfield 1951, 22). الميل العدواني، أو ما أسماه مورغنثاو "روح السيطرة"، الطباع الشرسة، "الأنانية والجشع ومشاعر الحقد والانتقام، فضلا عن الخوف من الأعداء والشك في الحلفاء والقلق من المستقبل، كلها عوامل أذكت الرغبة في القوة وحركت المنافسة والصراع" (Goudjili 2015. 72). يستدل هؤلاء بقصص "الحكام والملوك الذين خاضوا حروبًا لأسباب شخصية لا تمت بصلة إلى مصلحة الدولة أو الشعب، ويؤكدون ان الرغبة في التوسع وإرادة القوة وجنون العظمة، تفسيرات منطقية" لحروب ميزان القوى العديدة في التأريخ الدولي (Goudjili 2018. 144). ساعدت عوامل الطبيعة البشرية هذه في تفسير ظهور السياسات الخارجية التوسعية. "عندما تتحول سياسة القوة من الروح العدوانية للأفراد إلى الوحدات السياسية" التي يمثلونها، "تظهر مشكلة الدولة المفترسة 'predatory state'". الدولة المفترسة وتتميز "بشهيتها المفتوحة للقوة ونهمها الكبير للامتداد والتوسع الخارجي". أطلق الواقعيون العديد من التسميات على هذه الدولة: الامبريالية، التعديلية، المُعدمة، غير الراضية، المستاءة، والطماعة، وغيرها؛ و"كلها تؤكد النزعة العدوانية والتوسعية لسياستها الخارجية". بالرغم من اقرار الواقعيون الكلاسيكيون بدور الأناركية في الصراع على القوة، إلاّ أن معظمهم لا يمنحونها "الثقل السببي والتفسيري نفسه الذي يمنحونه لمتغيرات الطبيعة البشرية". الأناركية، من وجهة نظرهم، "ظرف مسهل لحدوث الصراع"؛ هي "مجرد مرادف لحالة

غياب الحكومة". على النقيض من أسلافهم، وجادل العديد من الواقعيين النيوكلاسيكيين (neoclassical realists) ان رحلة الدولة لزيادة وتعظيم القوة تبدأ عادة من البيئة الدولية الأناركية التي تعيش فيها (Goudjili 2015. 71; Assafi and Aziz 2022, 2510). "ضرورات الأناركية والشكوك حول نوايا الآخرين"، ويقول شويللر، "تدفع بلا هوادة القوى العظمى لزيادة قوتها" (Schweller 2002, 2). في هذه البيئة الهوبزية يصبح الأمن سلعة نادرة؛ "يخيم الخوف والشك والحيرة وانعدام الثقة بين الدول"، ويقودها ذلك إلى "الاعتناء بأمنها ومصالحها واعتماد مبدأ العون الذاتي". وتطبيق العون الذاتي يعني، بشكل أساسي، اكتساب القوة، والتي تصبح بدورها "الوسيلة الأكثر نجاعة لتحقيق الأمن" (Goudjili 2015. 72). هي طريقة أخرى للقول "ان انعدام الأمن في نظام أناركي متعدد السيادة يضع الفواعل تحت إلزام السعي وراء الحد الأقصى من القوة" (Wolfers 1962, 84).

ان قوة الدولة، بحسب النيوكلاسيكيين، هي ما يحفزها (أو يثبطها) على تبنّي السياسات التوسعية. وكتب جيديون روز (Gideon Rose 1998, 152): "المقدار النسبّي لموارد القوة الماديّة التي تملكها الدول سيشكّل حدود وطموح سياساتها الخارجية: مع ارتفاع قوتها النسبّية، وستسعى الدول للحصول على مزيد من النفوذ في الخارج، ومع تراجعها ستتقلّص أفعالها وطموحاتها تبعاً لذلك (Al-Asadi and Al-Saeedi 2023, 612). ويؤكد ذلك روبرت غيلبين (Robert Gilpin 1981, 22-23): "إنَّ الدولة الأكثر ثراء وقوة (وصولاً الى نقطة تناقص المنفعة) وستختار حزمة أكبر من أهداف الأمن والرفاه قياساً بدولة أقلّ ثراء وقوة". "على مدار التأريخ"، كما يشير زكريا، "الدول التي شهدت نمواً ملحوظاً في مواردها المالية كانت تسارع نسبياً الى إعادة تحديد وتوسيع مصالحها السياسية في الخارج، قياساً بزيادة انفاقها العسكري، وإثارة الحروب، والاستيلاء على الاراضي، ونشر الجنود والدبلوماسيين، والمشاركة في صنع قرارات الدول الكبرى". هذا النمط، وفق ما يقول، "كان شائعاً لدرجة انَّ رجال الدولة الأوربيين كانوا ينظرون الى الدولة التي لا تحوّل ثراءها الى نفوذ سياسي كحالة شاذّة. في القرن التاسع عشر وكانوا

يتحدثون بتعجّب وازدراء عن "المرض الهولندي، ذلك المرض الذي يمنع أمة تتمتع بازدهار فردي لا مثيل له وبراعة تجارية من أن تصبح دولة لها نفوذ وقوة كبيرين" (Zakaria 1998, 3, 4-5). بناء على هذا التصور، "مصالح الدولة مُحدّدة بقوتها؛ تضيق أو تتسع، تُنجز أو تعلّق، قياساً بقدرة الحكومة على استخراج وتعبئة الموارد المطلوبة لبناء القوات العسكرية الفعّالة" (Goudjili 2015. 118).

ان افتراض الواقعيون الكلاسيكيون ان "المصالح الحقيقة" للدول هي "صراع مستمر من أجل المزيد من القوة والتوسع" يحظى بموافقة النيوكلاسيكيين (Schweller 1994, 85-86). "ويفترض الواقعيون النيوكلاسيكيون انَّ الدول تردّ على عدم اليقين في الأناركية"، ويقول روز، "بالسعي للسيطرة على بيئتها الخارجية وتشكيلها" (Rose 1998, 152). يدعم زكريا هذا الرأي: "الحل الأفضل لمشكلة عدم اليقين المستديمة في الحياة الدولية هو أن تزيد الدولة سيطرتها على تلك البيئة من خلال التوسيع الدائب لمصالحها السياسية في الخارج ولكن فقط حينما تفوق الفوائد التكاليف". "مع زيادة قوة الأمة"، يجادل زكريا، "تنخفض تكاليف التوسع وتزداد الفوائد" (Zakaria 1998, 20). إذن، ما يقود الدول (التعديليّة تحديداً) الى التوسّع هو وجود الربح؛ أي إذا تجاوزت الأرباح الصافية المتوقعة قيمة الكُلف المتوقعة (Schweller 1998; Gilpin 1987). بغياب القوى المعاكسة، "الزيادة الكبيرة في القوة تحقن الدولة بجرعات للتوسع"؛ في حال "أخفقت الدول المنافسة في توحيد جهودها وتشكيل تحالفات دفاعية مع بعضها بعض، وتبلغ الدولة التوسعية مرتبة الهيمنة"، ولكن "إذا نجحت تلك الدول في الموازنة، ستحبط مساعي الهيمنة" (Goudjili 2015. 89; Thgeel 2021, 178-184).

ثانياً – موازنة القوة: الاستجابة للضغوط

إذا كان السعي وراء القوة هو نتاج البُنية الأناركية التي تحفّز الدول وتدفعها لاستغلال نافذة الفرصة، ما هي إذن الأسباب التي تعيق النزعة التوسعية للدول؟ حين تكرس الدولة "المفترسة" مواردها لتحقيق مطامعها في القوة والتوسع، ما الذي يقف في طريقها؟ والواقعية

تقدم إجابة واحدة: الدول الأخرى، يقول والتز: "الشاغل الأول للدول"، في نظام العون الذاتي، "ليس زيادة القوة، ولكن الحفاظ على مواقعها في النظام" (Waltz 1979, 126). بكلام اخر مختلفة: البنية الأناركية تدفع الدول الى الاعتماد على ذاتها لضمان أمنها، ومن ثم، بقائها. الأمن (البقاء)، وليس القوة (التوسع)، هو مفتاح الحياة في الأناركية؛ لأن "مع الأمن تتعزز فرص الدولة في البقاء" (Davidson 2006, 7). ولهذا، "على الدول التحكّم بشهوتها للقوة وذلك بسبب سيطرة السلوك المُوازِن" (Mearsheimer 2013, 82). إذن، "أناركية النظام الدولي ودافع البقاء تدفع الدول نحو سلوك الموازنة. عندما يكون الهدف الأساسي للدول في الأناركية هو البقاء، تنتج الاستراتيجيات الساعية لإنجاز ذلك الهدف ترتيب ميزان القوى" (Goudjili 2015, 259). كتب والتز: "يسود ميزان القوى حيثما يتم استيفاء مطلبين اثنين فقط: أن يكون النظام أناركي وأن يكون مأهول بوحدات ترغب في البقاء" (Waltz 1979, 121).

يعتقد الواقعيون البنيويون أن التوسع يثير ردود فعل الدول الأخرى ويدفعها لتشكيل تحالفات واصطفافات مضادة لإيقافه. وهذا هو تحديداً أنموذج "ميزان القوى": كبح وموازنة القوة التي تحوزها وتستعملها الدول في النظام بواسطة قوة الآخرين (Schweller 2016). "القوة تُكبح على نحو فاعل"، كما يشير روبرت جارفيس (Robert Jervis)، فقط "عبر موازنة القوة" (2003, 84). صحيح، لا يوجد اتفاق في الحقل حول ما تحققه الموازنة، أو ما يُتوقع منها تحقيقه على الأُقل، إلاّ أن الافتراض الشائع هو أنها ستمنع ظهور الهيمنة (hegemony) (Lebow 2010, 29). "في السعي إلى الأمن"، كما يؤكد والتز، "لابدّ من صياغة التحالفات" (Waltz 1979, 167) . "تؤدي الأحلاف"، بحسب الواقعيين، "وظيفة حماية الدول من السيطرة العالمية لدولة واحدة أو مجموعة من الدول". ونتيجة لذلك، "لن يحدث توسع القوة على حساب الآخرين إذا كان هناك قوة مضادة كافية لردع أو إيقاف الدول المهددة" (Goudjili 2015. 89). وان الحجة الأساسية للنظرية معروفة: لكي تحافظ الدول على بقائها، ويجب ألا يُتاح لأي دولة أخرى مراكمة الكثير

من القوة على نحو يمكّنها من السيطرة على بيئتها الدولية (Shyae and Kathem 2022, 3396). ويصوّر والتز (Waltz 1959, 210) الأمر كالاتي:

"في خضم عدد كبير من الدول المتساوية تقريبًا، تكون المنافسة شديدة وعملية الموازنة معقدة. هكذا، بين دول المدن اليونانية والإيطالية وبين الدول القومية الأوربية، يمكن لأي دولة تهدد بالتفوق على الآخرين في القوة أن تتوقع محاولة لكبحها. وهذا كان هو الحال ليس لأنها استمتعت بعملية كبح بعضها بعض، ولكن لأن قوة كل دولة بالنسبة للدول الأخرى هي في النهاية المفتاح لبقائها".

نستنتج من هذا، "ان الدول التي تهتم بأمنها وبقائها لا يجب أن تغفل عن طريقة توزيع القوة في النظام، ويجب أن تدرك ان السبيل لمواجهة التوزيعات الخطيرة للقوة (التركيز) هو تشكيل التحالفات" (Goudjili 2015. 260). وصعود أي قوة عظمى، بطبيعة الحال، يشكّل تهديدًا لأمن الآخرين. في مثل هذا الوضع، "تقترح نظرية ميزان القوى ان القوى العظمى، وفي الواقع العديد من القوى الصغرى، ينبغي أن تتوحد لتوازن ضد الهيمنة الصاعدة المحتملة" (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 8-9). قيود الموازنة، ومن ثم، لا تثيرها إلاّ الأوضاع المحيطة بالهيمنة. ومن المؤكد ان هذه القيود تظهر في سياق علاقات محددة، وبين دول معينة، ولكنها نظمية بطبيعتها. وهذا ما يؤكده بروكس و وولفورث، بالإشارة الى ان "الموازنة هي إجراء يُتّخذ لكبح تركيز القوة في النظام"، علاوة على ان "هذا الإجراء لم يكن ليُتخذ في غياب هيمنة فعلية أو محتملة" (Brooks and Wohlforth 2008, 25-26). والدولة توازن، إذن، إن كان عملها يرمي (أو يقود) الى منع ظهور مهيمن نظمي. ولأنَّ "الموازنات تتشكل على نحو متكرر"، كما يرى والتز، "يجب أن تتوقع الدول العدوانية ايقافها من ضحاياها المحتملين" (Mearsheimer 2013, 82).

ان "مفهوم الموازنة"، مثلما يشرح كريستوفر لاين (Christopher Layne)، "يعبّر عن فكرة الثقل الموازن، وتحديداً، التمكّن من توليد قدرات مادية كافية لمطابقة – أو تعويض

– تلك الخاصة بالهيمنة المحتملة أو الفعلية" (2004, 106). وهذا الافتراض مقبول على نطاق واسع، "فحين تُظهر قوة عظمى إشارات على محاولة السيطرة على النظام الدولي، فإن قوى عظمى أخرى سوف تتحالف بغية الحفاظ على أمنها الخاص من طريق إقامة ثقل موازن للقوة الطامحة للسيطرة". ومن ثم، "نظراً إلى ان القوى العظمى جميعها تدرك ان هذا هو الرد المحتمل على أي مسعى للهيمنة، فأن هناك حافز ضئيل لمحاولة بناء قوة هيمنة ضمن النظام" (Little 2007, 4). وهكذا، مع نمو قوة الأمة لدرجة أنها تهدّد الدول القوية الأخرى، ويظهر تحالف موازن لكبح القوة الصاعدة، بحيث تصبح أي محاولة للهيمنة على العالم هزيمة ذاتية (Schweller 2016). ببساطة، "الكثير من القوة يوحي بالنوايا العدوانية ويحرك الموازنة"؛ ولهذا، "السياسات التعديلية لا تنجح في كثير من الأحيان في تحقيق أهدافها (المتمثلة عادة في التوسع وإنجاز الهيمنة)" (Goudjili 2015. 84, 107). وان الفلسفات القائمة على شهوة القوة أثبتت أنها عقيمة، بائسة، ومدمرة للذات؛ فالقوة اللامحدودة "تنتهي بتحطيم نفسها" (Morgenthau 1946, 166). والنتيجة، هي "إن السعي لاكتساب المزيد من القوة" لا يعني في الواقع سوى "القليل من القوة (بسبب الموازنة المضادة)" (Goudjili 2015. 83).

هذه الضغوط التعويضية (الموازنة المضادة)، والتي تؤدي إلى ظهور ميزان القوى هي في الأساس نتاج عرضي للصراع على القوة (Goudjili 2015. 89-90). "على مر التأريخ، وقد تشكلت موازين القوى مراراً وتكراراً مع أن من غير المحتمل أن تسعى القوى العظمى إلى التوازن في القوة". وهي، بالعكس من ذلك، "قد تسعى إلى قوة أكبر من أي طرف آخر، لكن تعارض أفعالها (التي ترمي إلى تعظيم قوتها) ينتج عواقب غير مقصودة" تقود لظهور الميزان (Schweller 2022, 14). بمعنى أضافي، الموازنة هنا "نتيجة غير مقصودة لتفاعل الدول التي تسعى وراء قوة مهيمنة" (Schweller 2001, 170, 171-172). إذن، الأناركية في نظام العون الذاتي تخلق حوافز قوية للدول للاستفادة من فرص الوصول إلى القوة على حساب المنافسين؛ وهذا هو السبب في "ان الدول في نظام ميزان القوى

تشن الحروب في كثير من الأحيان دون مسوغ سوى الحفاظ على – أو تعزيز – موقع قوتها النسبي لتحقق الهيمنة" (Schweller 2002, 2-3). أكدّ سبيكمان (Spykman 1942, 21) هذه النقاط منذ عقود:

"لا توجد حالات كثيرة في التأريخ تُظهر قيام دول عظيمة وقوية بإنشاء تحالفات ومنظمات للحدّ من قوتها. وتنخرط الدول دائمًا في كبح قوة بعض الدول الأخرى. وحقيقة الأمر هي ان الدول لا تهتم إلا بالتوازن (balance) الذي يصب في مصلحتها. ليس التوازن (equilibrium)، ولكن الهامش السخي هو هدفها. ولا يوجد أمن حقيقي في أن تكون بقوة العدو المحتمل نفسها؛ ولا يوجد أمن إلاّ في أن تكون أقوى قليلاً. وليس هناك إمكانية لاتخاذ إجراء أو فعل إذا تم كبح قوة المرء بالكامل؛ وهناك فرصة لسياسة خارجية إيجابية فقط إذا توفر هامش للقوة يمكن استعماله بحرية".

نستنتج من هذا ان نظام ميزان القوى "ينشأ تلقائيًا من خلال سلوك أناني بسيط، مباشر، وغير منسق بين وحداته" (Schweller 2022, 13)؛ ولأن النظام ذاتي التنظيم، يتم كبح القوة فيه من خلال القوة التعويضية، يضع قيود على عوائد القوة. في القرون الأخيرة، وأصبح أسلوب موازنة القوة بالقوة هذا سمة بارزة لنظام الدولة "الأوربي" وسببًا رئيساً في احتفاظ وحداته باستقلالها في مواجهة المحاولات العديدة لتوحيد القارة. "نتيجة لذلك"، وبحسب غلبين، "أفلت نظام الدول الأوربي من مصير الأنظمة السابقة جميعا التي توحدت تحت إمبراطورية شاملة" (Gilpin 1981, 147). وهكذا، صار يُنظر لميزان القوى على أنه قانون، نبوءة ذاتية التحقق، و"لكن من الواضح أنها نبوءة ناقضتها الوقائع في بعض الأحيان". على مدى المائتي عام الماضية، وظهر قادة توسعيين مثل نابليون وهتلر اللذان حاولا إقامة هيمنة في حدود أوربا وآسيا، على الرغم من أنهما في النهاية واجها (وهُزِما بوساطة) تحالف ساحق مضاد للهيمنة (Little 2007, 4).

ثالثاً – النتائج الدولية: العواقب

نسخة والتز النظمية من ميزان القوى تفصل جذرياً بين الدوافع والنتائج الدولية (Waltz

(1979, 107-111, 120-121). "ان أناركية النظام الدولي ودافع البقاء تدفع الدول نحو سلوك الموازنة" بغضّ النظر عن نوايا الفاعلين (Goudjili 2015, 259) ومع أن معظم الواقعيين يؤيدون نظرية ميزان القوى، لكن منطق الواقعية – بحسب العديد من الواقعيين – لا يتطلب بالضرورة الاستنتاج الذي تقدمه فرضية والتز (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 12). ولا يرى النيوكلاسيكيون في الآناركية كوابح كافية تمنع الدول عن تعظيم القوة أو السعي وراء الربح. ويجادلون بأنَّ التوسّع والهيمنة أهداف واقعية وممكنة؛ لأنَّ "السلوك المُوازن" لا يسيطر دائماً (كما يفترض والتز). "ولا يبدو ان هناك أي سبب، سواء منطقي أم تجريبي"، يقول آرون فريدبرغ (Aaron Friedberg)، "يجعلنا نعتقد ان الموازنة أمر حتميّ" (1988, 5). ومن الممكن أنَّ "تخفق الدول في الموازنة"، ولأسباب كثيرة، "ومن ثم تمنح المعتدي فرصة لاستغلال غياب الموازنة وتنفيذ سياساته التوسّعية" (Goudjili 2015. 118). فوق ذاك، إذا كان انعدام الأمن هو نتاج للشك وعدم اليقين، نتاج للعون الذاتي، سيكون من البديهي "توسيع أراضي الدولة، كقاعدة للعزل وللقوة، بأي وسيلة ضرورية" (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 8).

وفي دراسة استقصائية شاملة لـ ٧٥٠٠ عام من تأريخ الأنظمة الدولية، اعتمد بعض علماء الواقعية على أدلة من عصور وثقافات مختلفة للبرهنة على ان التوزيعات الموازِنة وغير الموازِنة للقوة شائعة على نحو متساوٍ تقريباً، فلا قانون للتأريخ يرجّح أي من الموازنة أو الهيمنة بشكل حتمي مقابل الأخرى (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 19-20). وقد اقترح غيلبين نظرية واقعية تضع مفهوم الهيمنة في مركز التحليل. وجادل فيها ان الدول ستسعى مرار وتكراراً للتوسع وتحقيق الهيمنة؛ لأن فوائد القيام بذلك – في البداية على الأقل – ستتجاوز التكاليف. لهذا، "تميزت السياسة العالمية بصعود وانهيار إمبراطوريات قوية". "وكان النمط المتكرر في كل حضارة نعرفها"، يقول غيلبين، "هو أن تقوم دولة واحدة بتوحيد النظام تحت سيطرتها الإمبريالية". تأريخ العلاقات الدولية، عبر آلاف السنين، كان إلى حد كبير تأريخ الإمبراطوريات والهيمنات المتعاقبة. "هذا النزوع

نحو الإمبراطورية الشاملة"، والذي يراه بعض سمة السياسة في عصور ما قبل الحداثة، "ويتناقض بشدة مع نمط ميزان القوى الأوربي الحديث" (Gilpin 1981, 110, 111).

ما سبق يفترض ان الهيمنة هي "سلوك عالمي" شائع وليس نادر؛ والادعاء أنها "وضع 'غير طبيعي' أو حتى 'غير مألوف' تعكس ببساطة جهلاً أوربياً بالتأريخ ما قبل الحديث أو غير الغربي" (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 20). وان تشكيل تحالف لموازنة وكبح التوسع ليس هيّن أطلاقاً. فالتحالفات التي هزمت نابليون والقيصر وهتلر شهدت ضغوط خطيرة، وربما لم تكن لتنجح لو كانت قوى الهيمنة أكثر حذراً (Jervis 1998, 133). فالتحديات التي تواجه الموازنين، كما بيّن النيوكلاسيكيون، توفر فرص للهيمنة الطموحة. مطامع الهيمنة والتوسع، وفي كثير من الأحيان، يتم التسامح معها من الفاعلين "قصيري النظر والباحثين عن المنفعة" الذين يسعون وراء مصالح ضيقة يفضلونها على حفظ النظام (Lebow 2010, 30). "وبحلول الوقت الذي يتأكد فيه رجال الدولة ان دولة ما تكتسب زخم الهيمنة"، يقول جارفيس، "فإن هزيمتها ستكون جزئيًا على الأقل منفعة جماعية"، بمعنى "يُرجّح أن تقلل الدول مساهماتها الخاصة، مُمرِرة الدور للآخرين إن استطاعت" (Jervis 1998, 133). القوى التوسعية من جانبها تستطيع أن تستغل مشكلات العمل الجماعي بتقديمها حوافز انتقائية لبعض الموازنين المحتملين وإغرائهم بـ "المسايرة (bandwagoning) من أجل الربح" (Schweller 1994; Thgeel and Kareem 2021). "هذه العملية وحدها توفر تفسيرًا قويًا لسبب ميل الإمبراطوريات إلى الظهور في العديد من الأوقات والأماكن" (Wohlforth, Kaufman, and Little 2007, 8). ومع أن نظرية ميزان القوى اجتازت اختباراً مهماً: لم تتمكن أي دولة من السيطرة على النظام الدولي؛ لكن هذا الوضع – كما يشير جارفيس – ليس نهائي، فالقليل فقط حاول (نابليون، هتلر، القيصر، وربما لويس الرابع عشر)، والبقية لم تبدل الجهد الكافي خشية تعرضها للخطر (Jervis 1998, 133). وبالطبع، "عندما تخفق الدول في الموازنة، تستطيع الدول التعديلية تنفيذ سياستها التوسعية وترتفع

احتمالات نجاحها في تحقيق الهيمنة" على النظام (Goudjili 2015. 270).

وهكذا، حتى مع اعترافهم ان المنطق الذي تستند عليه حجج والتز سليم، يجادل علماء الواقعية النيوكلاسيكية ان الموازنة ليست حتمية بالنهاية. ومن ثم، النسخة النظمية من ميزان القوي مخطئة في افترض أن "اللاتوازنات" في الميزان سوف تتبع – آلياً – بتوازنات جديدة. "وتقترح النيوكلاسيكية أن هناك احتمالات كبيرة أن تتبع بالهيمنات؛ لأن الهيراركية، مثل الأناركية، بنية متينة ومستمرة"، وقادرة على تفسير أسباب فشل الموازنة في العديد من الحالات (Goudjili 2015. 270-271).

الاستنتاجات والمناقشات:

ان البدائل الواقعية، في برنامج أبحاث ميزان القوى، قدمت تفسيرات مختلفة حول دوافع الدول لبناء التحالفات، واستجاباتها للقيود والفرص المحتملة في بيئتها الدولية الأناركية، والنتائج النظمية المترتبة على ذلك. والجدل النظري توزع بين منطقين: يفترض منطق الموازنة ان "الهيمنات" حالة نادرة، وإنّ تعاقب "الموازنات" هو الوضع الطبيعي في الأنظمة متعددة الدول؛ وذلك لأن الهيمنة غير مستقرة بطبيعتها، اذ تدفع الموازنة النظام بعد اختلال توازنه نحو التعددية مرة بعد أخرى. على النقيض من ذلك، يجادل منطق الهيمنة لصالح النزعة التوسعية في السياسة الدولية، ويفترض تعاقب "الهيمنات"، لا "الموازنات" في الحياة الدولية، ويصّر على ان الأنظمة الهيراركية، حالها حال الأناركية، بنية متينة ومستمرة عرفها التأريخ غير الأوربي.

وان حجج منطق الموازنة تبين ان الأمن (البقاء)، وليس القوة (التوسع)، هو مفتاح الحياة في الأناركية. حين يكون القلق الأساس في الأناركية هو البقاء، وتنتج مساعي الدول لتأمين ذاتها وبقائها ترتيب ميزان القوى، بحيث تصبح أي محاولة للتوسع وتحقيق الهيمنة على النظام هزيمة ذاتية. فالميزان، وبحسب والتز، يظهر في البداية كنتيجة عرضية لسعي الدول إلى البقاء في الأناركية. ومع ذلك، هو يفترض ان الميزان يتشكل على نحو دوري؛ بمجرد أن يتعطّل لسبب أو آخر، لا يلبث أن يستعيد وضعه الأصلي. نظرية

والتز النظمية وتفسر نتيجة التكوين المتكرر للموازنات، والتي قد لا تتوافق مع نوايا أو دوافع أي من الوحدات التي تقود أفعالها (مجتمعة) لتوليد تلك النتيجة. وإيجاد التوازن والحفاظ عليه قد يكون (أو لا يكون) هدفًا لبعض أو الدول جميعا. ومع ذلك، وفقًا للنظرية، تميل موازين القوى إلى التشكّل سواء أكانت الدول ترمي إلى إقامة وحفظ التوازن، أم ترمي إلى التوسع والهيمنة. هذه الميول، كما لاحظ والتز، سوف تكون موجودة عندما تتعايش وحدات سياسية مستقلة في الأناركية، بغض النظر عن السياق الثقافي أو الاجتماعي أو الوضع المؤسسي أو أي بُعد آخر للنظام. وان سلوكيات الدول، وأنماط تفاعلاتها، والنتائج التي تمخضت عن ذلك تكررت مراراً عبر القرون على الرغم من التغييرات العميقة التي طرأت على التكوين الداخلي للدول.

وفي المقابل، حجج منطق الهيمنة، تؤكد ان حل مشكلة عدم اليقين المستعصية في نظام العون الذاتي هو أن تزيد الدول من سيطرتها على بيئتها الخارجية وبتوسيع مصالحها، ولكن فقط حين تفوق الفوائد التكاليف. وهكذا، تسعى إلى التوسع وتحقيق الهيمنة؛ لأن فوائد القيام بذلك، على الأقل في البداية، سوف تتجاوز التكاليف. ويوفر سجل التأريخ أدلة عديدة على السياسات التوسعية الناجحة التي لم تواجه بموازنات مضادة، فتكاليف الموازنة ومشكلات التنسيق تعيق الميزان أو تقلل من كفايته في أحيان كثيرة. بحسب العديد من علماء الواقعية، وان البيانات القائلة بأن الهيمنة وضع غير طبيعي تعكس ببساطة جهلاً بالتأريخ غير الغربي. وان الهيمنة أو الغلبة بدلاً من ميزان القوى، كانت هي الشكل الأساسي للنظام الدولي في عصور ومناطق مختلفة خارج حدود التأريخ الأوربي. بالنسبة لهؤلاء الواقعيين، يوفر منظور الهيمنة، مقارنة بمنظور الموازنة، فهم منطقي وأكثر واقعية للسياسة الدولية.

نستنتج من هذه التفسيرات، بوضع منطق الموازنة مقابل منطق الهيمنة والتوسع، وان الأول يملك حجج متماسكة وقوية. وهذا لا يعني بالطبع ان ميزان القوى يعمل دائمًا بشكل صحيح ومتوقع. فالموازنة يمكن أن تكون متأخرة، غير مؤكدة، أو غير موجودة في العديد

من الأوقات. وهذه الأنواع من أمراض الموازنة تفتح الطريق أمام حجج المنطق الثاني في الهيمنة والتوسع. حين تتعطل الموازنة، يمكن أن تستغل الدول التوسعية انفتاح نافذة الفرصة إمامها لتنفيذ سياستها ورفع احتمالات تحقيق الهيمنة. ومع ذلك، ان نظام ميزان القوى سيظهر في النهاية بغض النظر عن نوايا الدول، سواء رغبت في الأمن والبقاء أم سعت الى الربح والقوة المفرطة؛ ولأنه ذاتي التنظيم، يتم كبح القوة فيه من طريق القوة التعويضية، من المنطقي أن يضع قيود على عوائد القوة. ببساطة، الدول مقيدّة بنظام يعيد انتاج نفسه، حتى عندما تستغل مزاياها، لا تكترث بالصالح العام، تتبنى أساليب خشنة، وتتوقع من الآخرين سلوك مماثل في أوضاع العون الذاتي.

الخاتمة:

ان ميزان القوى في السياسة الدولية، كما عرفنا، هو نظرية حول سلوك الوحدات ونتيجة تفاعلاتها في أحوال الأناركية. فالحجج التي جرى عرضها بشأن هاتين النقطتين – السلوك والنتائج – تدعم الفرضية التي وضعت في افتتاح هذا البحث. وان التنبؤات الأساسية في النسخة النظمية لميزان القوى حول سلوك الدول في الأناركية، هي: (١) الدول المهيمنة ستسعى إلى منع صعود الأقران المنافسين، (٢)الدول الأخرى غير المهيمنة جميعا ستسعى إلى التوسع حين يمكنها ذلك، والاستفادة من الفرص لزيادة قوتها، و (٣) تستجيب الدول للتراكم الخطير في القوة من طريق الموازنة ضده، أي أنها ترد على التهديدات عبر تشكيل التحالفات وبناء الأسلحة كأثقال موازنة لكبح القوة المتفوقة. وهذه الاستجابات، كما عرفنا، محكومة الى حد كبير بالبنية الأناركية للنظام والقيود التي تضعها أمام الدول: والفرص والضغوط، البنية المحلية للدولة، زمن ثم، لا تؤثر في سلوكها الخارجي. ولا فرق في أن يكون النظام مكون من دول توسعية أو دول محافظة؛ مهما كانت الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها، فإن بنية النظام الأناركية تدفعها وتشكل سلوكها على نحو يقود إلى ظهور ميزان القوى وإعادة انتاج النظام من جديد. تجريبياً، وقد تعززت هذه الحجج بالتكوين المتكرر للموازنات من طرف دول لا يجمعها

في النهاية أكثر من تهديد أو مجرد خوف مشترك.

هامش توضيحي:

(*) الأناركية، ببساطة، تعني غياب سلطة عليا (فوفق وطنية) لتسوية الخلافات بين الدول. هذا الافتقار إلى سلطة وسيطة يجعل النظام الدولي نظام عون ذاتي (self-help)، وتتولى فيه الدول بنفسها (لأنها لا تثق بالآخرين) مسؤولية حفظ أمنها وبقائها. للاطلاع على المزيد، وينظر: (Waltz 1979).

قائمة المصادر

Al-Asadi ،Tamara Kazem, and Saad Obaid Al-Saeedi. "The Position of the America United States in the Global System after the Repercussions of the Corona Pandemic." *Scientific Culture* 9, no. 1 (2003): pp. 607-618.

Al-Nuaimi, Ahmed Nouri. "Modern Structuralism in International Relations." *Political Sciences Journal*, no. 46 (2013): pp. 39-72.

Assafi, Taazur Falah Shandookh, and Abbas Hashim Aziz. "Concept of Conflict and Identifying a Form Cr Sippabio (Conceptual and Theoretical Framework)." *Social Science Journal* 12, no. 4 (2002): pp. 2509-2524.

Brooks, Stephen G., and William C. Wohlforth. 2008. *World out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Butterfield, Herbert. 1951. *History and Human Relations*. London: Collins.

Davidson, Jason W. 2006. *The Origins of Revisionist and Status-Quo States*. New York: Palgrave Macmillan.

Doyle, Michael W. 1997. *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism and Socialism*. New York: W.W. Norton & Company.

Friedberg, Aaron L. 1988. *The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline, 1895–1905*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Gilpin, Robert G. 1987. *The Political Economy of International Relations*. Princeton: Princeton University Press.

———. 1981. *War and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Goudjili, Sid Ahmed. *Conflict over the Interpretation of War and Peace: Studies on Scientific Investigation in International Relations.* Beirut: Arab Center for Research & Policy Studies, 2018.

———. "State and War in Neoclassical Realism: The Logic of Anarchism and the Roots of Expansionist Foreign Policy." dissertation, Faculty of Political Sciences and International Relations, University of Algiers 3, 2015.

Jervis, Robert. 1978. "Cooperation Under the Security Dilemma." *World Politics* 30 (2): 167-214. http://www.jstor.org/stable/2009958.

———. 1998. *System Effects: Complexity in Political and Social Life*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

———. 2003. "The Compulsive Empire." *Foreign Policy* (137): 83-87.

Layne, Christopher. 2004. "The War on Terrorism and the Balance of Power: The Paradoxes of American Hegemony." In *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, edited by T. V. Paul, James J. Wirtz and Michel Fortmann, 103-126. Stanford, CA: Stanford University Press.

Lebow, Richard Ned. 2010. *Why Nations Fight :Past and Future Motives for War*. Cambridge: Cambridge University Press.

Little, Richard. 2007. *The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models*. Cambridge: Cambridge University Press.

Lobell, Steven E. 2014. "Balance of Power Theory." *Oxford Bibliographies Online*Oxford University Press. https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0083.xml.

Mearsheimer, John J. 2013. "Structural Realism ".In *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, edited by Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith, 77-93. Oxford: Oxford University Press.

Morgenthau, Hans J. 1946. *Scientific Man Vs. Power Politics*. Chicago: University of Chicago Press.

———. 1993. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. 7th ed. Boston: McGraw-Hill.

Radi, Samir Jassam, and Nawar Jaleel Hashim. "Polar Structural and Stability in the International System." *Political Sciences Journal*, no. 52 (2016): pp. 47-65.

Radi, Samir Jassam. "The Concept of International Cooperation in International Relations Schools of Thought." *Political Sciences Journal*, no. 45 (2012): pp. 119-146.

Rose, Gideon. 1998. "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy." *World Politics* 51 (1): 144-172. http://www.jstor.org/stable/25054068.

Schuman, Frederick L. 1948. *International Politics: The Destiny of the Western State System*. edited by 4th. New York: McGraw-Hill.

Schweller, Randall. 2022. "Neorealism's Power and Restraint: A Tribute to Waltz on his 100th Birthday." *Journal Of Global Strategic Studies* 2 (2): 6-36.

Schweller, Randall L. 2002. "Missed Opportunities and Unanswered Threats: Domestic Constraints on the Balance of Power." Annual Meeting of the American Political Science Association, Boston, Massachusetts, Aug.

Schweller, Randall L. 1994. "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In." *International Security* 19 (1): 72-107. http://www.jstor.org/stable/2539149.

———. 1998. *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest*. New York: Columbia University Press.

———. 2001. "The Problem of International Order Revisited: A Review Essay." *International Security* 26 (1): 161-186. http://www.jstor.org/stable/3092081.

———. 2016. "The Balance of Power in World Politics." *Oxford Research Encyclopedia of Politics.* Oxford University Press.

ظhttps://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-119.

Shyae, Wafaa Satar and Hayer Abed Kathem. "The Impact of the Security and Military Institution on Achieving Iraqi National Security after 2014." *Journal of Positive School Psychology* 6, no. 5 (2002): pp. 3395-3403.

Smith, Michael J. 1986. *Realist Thought from Weber to Kissinger*. Baton Rouge: Louisiana State University Press.

Spykman, Nicholas J. 1942. *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power*. New York: Brace and Company.

Thgee, Adel Abdulhamza, and Ammar Kareem Hemeed. "Balancing and Bandwagoning in International Relations: Study in International Balance Models." *Political Issues Journal*, no. 65 (2021): pp. 175-201.

Thgeel, Adel AbdulHamza, and Israa Iqbal Kadhum. "Covid-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations." *Social Science Journal* 13, no. 1 (2003): pp. 776-783.

Thucydides. 1972. *History of the Peloponnesian War*. Translated by Rex Warner. Rrevised ed. New York: Penguin.

Underwood, Erik, and TV Paul. 2020. "Balance of Power." *Oxford Bibliographies Online*Oxford University Press. https://www.oxfordbibliographies.com/display/document/obo-9780199796953/obo-9780199796953-0202.xml.

Waltz, Kenneth N. 1959. *Man, the State and War: A Theoretical Analysis*. New York: Columbia University Press.

———. 1979. *Theory of International Politics*. Reading: Addison-Wesley.

Wohlforth, William C., Stuart J. Kaufman, and Richard Little. 2007. "Introduction: Balance and Hierarchy in International Systems." In *The Balance of Power in World History*, edited by Stuart J. Kaufman, Richard Little and William C. Wohlforth, 1-21. London: Palgrave Macmillan.

Wolfers, Arnold. 1962. *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Zakaria, Fareed. 1998. *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role*. Princeton: Princeton University Press.